

المذهب الفيزيوقراطي (الطبيعي) والفكر الاقتصادي

Physiocratic doctrine (natural) and economic thought

أ. نجلاء فتحي علي غرور

جامعة بنغازي - كلية الآداب - قسم الفلسفة

najlafathy@uob.edu.ly

ملخص البحث

تعد القوانين الاقتصادية من الأساسيات التي يقوم عليها أي مجتمع ، ولا يمكن تصور حياة بشرية دون أفكار وقوانين تنظم الحياة الاقتصادية ، وهذا البحث عبارة عن دراسة بسيطة لأحد المذاهب الاقتصادية وهو المذهب (الفيزيوقراطي) الطبيعي لمعرفة أهم أفكاره الاقتصادية ومدى تأثيرها على الفكر الاقتصادي عبر التاريخ .

الكلمات المفتاحية: الفيزيوقراطي، الأرض الزراعية، الفكر الاقتصادي، القوانين الاقتصادية.

Abstract

Economic laws are among the basics on which any society is based, and it is not possible to imagine human life without ideas and laws that regulate economic life.

This research is a simple study of one of the economic doctrines, which is the natural (physiocratic) doctrine, in order to know its most important economic ideas and the extent of their impact on economic thought throughout history.



المقدمة

تميز علم الاقتصاد بظهور العديد من النظريات والقوانين الاقتصادية عبر التاريخ ، من بينها المذهب الفيزيوقراطي (الطبيعي) الذي كانت له آراء اقتصادية خاصة به تقوم على مبادئ وأهداف تختلف عن غيرها من المذاهب الاقتصادية الأخرى .

والمذهب الفيزيوقراطي كان رداً على مذهب التجاربيين الذي كان اعتمادهم الأساسي على فائض الميزان التجاري ، كوسيلة لدخول المعادن الثمينة إلى الدولة ، أما الفيزوقراطيين كان اعتمادهم الأساسي على الأرض باعتبارها المصدر الوحيد للثروة وهي النشاط الاقتصادي الوحيد المنتج .

مشكلة الدراسة

يعتمد المذهب الفيزيوقراطي على الاقتصاد الزراعي (زراعة الأرض) كأساس لاقتصاد الدولة دون الأخذ بأي أساس تجاري اقتصادي آخر ، فكيف وضع هذا المذهب قوانين اقتصادية زراعية يقوم عليها الاقتصاد في البلاد كمصدر وحيد للثروة .

تساؤلات الدراسة

- ماذا يقصد بالمذهب الفيزيوقراطي .
- ماهي المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها المذهب الفيزيوقراطي .
- كيف ساهم المذهب الفيزيوقراطي في تطور الفكر الاقتصادي.

منهجية الدراسة

أثناء قيامي بهذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي المقارن.

الفيزيوقراط (الطبيعيين)

الفيزيوقراطية هي واحدة من المدارس الاقتصادية وهي المرحلة التي تلت مرحلة التجاربيين وظهرت في فرنسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، سنة 1758 م على يد المفكر (فرانسوا كيناي) Francois Kenay وقد اعتمدت نظريته على الجدول الاقتصادي ، كما وأنها استندت في التحليل



على التدفقات بدل من الكميات ، حيث تمكنوا من تأسيس مدرسة بأسلوب مختلف ومبدع وكانت تتادي بالرجوع إلى الطبيعة ولها مبادئ وأسس رصينة بمفهوم حديث للثروة (الملاك، 2011 : 111).

وقد نبذ الفيزيوقراط القوانين الوضعية التي وضعها (كولبير) Colbert من خلال إكراه الفلاحين وإجبارهم على ترك الزراعة والتوجه إلى المصانع وعمل مراكز تدريب مهنية لتدريب العمال والفلاحين لإعدادهم للإنتاج الصناعي ، وسميت هذه المرحلة بالفيزيوقراط وتعني الطبيعيين ، وظهرت كرد فعل لما عمله المركنتاليين الفرنسيين (كولبير) ، وقد أعطت المدرسة الفيزيوقراطية دفعة قوية لظهور المذهب الحر عندما أشار كتابها إلى ضرورة تحديد دور الدولة (المعموري، 2012 : 4).

وقد أطلق على الفيزيوقراطيين اسم الطبيعيين لاعتقادهم بسيادة القوانين الطبيعية ، وقد انتقدهم مذهب التجاريين (المركنتالي) الذين اعتبروا أن ثروة الأمم إنما تقاس بما تملكه من معادن نفيسة (ذهب وفضة) وقالوا أن هذين المعدنيين ليسا غاية النشاط الاقتصادي وانما هما وسيلة له.

المبادئ التي يقوم عليها المذهب الفيزيوقراطي الطبيعي

- الاعتقاد بوجود نظام طبيعي (Naturel order) يستمد قواعده من العناية الإلهية (Providential order) وهي ليست من صنع البشر. وأن هذه القواعد والقوانين يمكن أن تسري من تلقاء نفسها دون تدخل الإنسان .
- أساس النظام في المذهب الطبيعي هو الملكية الفردية والحرية الاقتصادية ، وشعار الطبيعيين الفيزيوقراطيون هو : دعه يمر دعه يعمل (Laissez Faire - Laissez Passer).
- العمل الزراعي هو العمل المنتج الوحيد ، والزراعة هي التي تعطي ناتجاً صافياً ، وأن الصناعة والتجارة عبارة عن أعمال خدمية غير منتجة .
- وكانوا يسمون التجار والصناع وأرباب المهن بالطبقة العقيمة غير المنتجة ، لأنها لا تخلق ثروة جديدة ، ولهذا فإن أهم ما ترتب على نظرية (الفيزيوقراط) أو المذهب الطبيعي من نتائج أنها اختصت بالضرائب فطالما أن الأرض هي مصدر الثروة فيجب أن تقتصر عليه الضريبة فقط.
- وكان من رأيهم أن تكون السلطة الدستورية مطلقة للملك وأن تسند هذه السلطة إلى مستبد عادل ، وتكون مهمته توجيه الأفراد نحو النظام الطبيعي (Physiocrats) وكانوا يطالبون بأن تكون



الحكومة ملكية ووراثية مطلقة ، وكان الفيزيوقراط يسمون أنفسهم كذلك بالاقتصاديين (Economists) (النجفي، 1977 : 242).

الأهداف العامة التي طالب الفيزيوقراطيون السياسة الاقتصادية بتحقيقها

اعتبر الفيزيوقراطيون الجدول الاقتصادي الذي صممه فرانسوا كيناي (Francois Quesnay) بمثابة اسطرلاب لسياسة الدولة الاقتصادية ، وتوصل والى استنتاجات عديدة تتعلق بالسياسة الاقتصادية والتي تعتبر البرنامج الاقتصادي للفيزيوقراطيين ومن أهمها ما يلي :

1 . التركيز على تطوير القطاع الزراعي :

طالب الفيزيوقراطيين الدولة بالتركيز على القطاع الزراعي لأنه القطاع الوحيد في المجتمع الذي يقدم إنتاجا صافياً . عكس التجارة والصناعة التي لا تخلق قيمة جديدة وإنما ربحاً للتجار والصناع أنفسهم ، بينما تخلق الزراعة قيمة جديدة للصالح العام فالأفضل أن ينفق أصحاب الأراضي ما يحصلون عليه من ريع لا لشراء البضائع من الطبقة العقيمة وإنما لشراء البضائع من الطبقة المنتجة ، وأن من واجبات السياسة الاقتصادية للدولة تشجيع الانفاق الإنتاجي والتجارة في المواد الأولية وترك الإنفاق العقيم يعتمد على نفسه .

وكذلك طالب الفيزيوقراطيون الدولة بضرورة تحقيق السعر المجزي (السعر الجيد) للحاصلات الزراعية، وهذا السعر المجزي هو ذلك السعر الذي يغطي تكاليف الانتاج ويحقق للزراعة فائضاً على هذه التكاليف ، وخير وسيلة لتحقيق هذا السعر هو تشجيع تصدير الحاصلات الزراعية وخاصةً الحبوب (علي، 1991 : 141).

2. تشجيع تحول الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الكبير:

يتوجه الفيزيوقراطيون إلى أصحاب الأراضي ويطالبونهم بالانتقال إلى الإنتاج الزراعي الكبير وفي حالة تعذرهم عن الإشراف بصورة مباشرة على العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي فيجب عليهم عندئذٍ تأجير أراضيهم إلى مستأجرين نشطين تتوفر لديهم القابلية الديناميكية على العمل في المجالات الاقتصادية .

كما وكان الفيزيوقراطيون يطالبون هؤلاء المستأجرين بضرورة عملهم على تحويل الفلاحين الصغار (Paysans) إلى عمال مأجورين (Marouvriers) وينبع هذا المطلب من رغبتهم الأكيدة في تحويل



العلاقات الإقطاعية التي كانت تسود القطاع الزراعي في فرنسا إلى علاقات إنتاجية رأسمالية ، وكانوا يدعون إلى تأجير الأراضي الزراعية الصغيرة إلى أصحاب رؤوس الأموال لكي يكون في الإمكان تحويلها وتحويلها إلى مزارع كبيرة ، لاعتقادهم بأن تكاليف الإنتاج ستكون نسبياً أقل وبأن المنتج الصافي سيكون أكبر مما عليه الحال في المزارع الصغيرة (علي، 1991 : 142).

3. ضمان الملكية الخاصة :

أكد الفيزيوقراطيون على ضرورة احترام وضمان الملكية الخاصة في القطاع الزراعي بصورة لا تقبل الشك معتبرين الملكية الخاصة ركيزة نظامهم الاجتماعي والعامل الفعال في المحافظة على استمرارية زراعة الأراضي ، فبدون ضمان الملكية الخاصة وما يترتب عليها من حق لصاحب الأرض في الحصول على جزء من الربح تهبه له أرضه لن يكون أصحاب الأراضي مستعدين لتأجير أراضيهم وتسليف الفلاحين ، وهذا سيؤدي إلى تحول أراضي زراعية كثيرة إلى أراضي جرداء قاحلة .

4. حرية التجارة الداخلية والخارجية :

طالب الفيزيوقراطيون بضرورة حرية التجارة الداخلية والخارجية ورفضوا تدخل الدولة من خلال القيود والقوانين التي وضعتها الحكومات الماركنتيلية . وكان إيمان الفيزيوقراطيين بحرية التجارة ينبع أساساً من شعارهم (دعه يعمل دعه يمر).

5 . الضريبة الواحدة :

انطلق كيناي في شرحه للدولة الاقتصادية ذات اقتصاد الإقطاعيين فربطوا الدولة بالدورة الاقتصادية مستعنيين في ذلك بالضرائب على أساس أنها المصدر الأساسي في تغطية نفقات الدولة ، ولكن أي الطبقات التي يجب أن تتحمل عبء الضرائب ؟ فكان جواب الفيزيوقراطيون يعتمد على اعتقادهم بأن الزراعة هي القطاع المنتج الوحيد ، لذا رأوا أن فرض الضرائب على أجور الأيدي العاملة لا يجدي نفعاً وذلك لأن هذه الأجور لا تتعدى الحد الأدنى للحياة (حد الكفاف) ، وكذلك في حين فرض ضرائب مباشرة على الطبقة الرأس مالية الصناعية (Kapitalisten) لم يلق التأييد من الفيزيوقراطيون وذلك لأن في الدورة الاقتصادية لا يوجد عند هذه الطبقة ناتج صافي مما يعني أن فرض الضرائب عليهم سيؤدي بالضرورة إلى تجريدهم من بعض رؤوس أموالهم.

إن هذه الفكرة تنطبق على المستأجرين للأراضي الزراعية أيضاً ، فهم بحكم كونهم الطبقة المنتجة يحصلون على منتج صافي ، بيد أنهم يدفعون هذا المنتج الصافي إلى أصحاب الأراضي ، ومن هنا



يتبين أن الطبقة الوحيدة في المجتمع التي تتمكن من تحمل عبء الضرائب هم أصحاب الأراضي لأنهم يحصلون على المنتج الصافي على شكل ريع يدفعه لهم المستأجرون لقاء تأجيرهم الأراضي الزراعية (علي، 1991 : 143 / 144).

أهم رموز المذهب الفيزيوقراطي (الطبيعي)

1 . فرانسوا كيناي . 2 . روبرت جاك ترجو .

أولاً . فرانسوا كيناي (Francois Quesnay) (1694 – 1774) :

ولد كيناي في ميري بالقرب من فرساي وكان والده محامياً ومن صغار الملاكين ، بدأ طبيباً لامعاً ظهر نبوغه المبكر ، وباختصار انتهى الأمر في قصر فيرساي مقرباً من الملك لويس الخامس عشر الذي أعجب بعلمه وفكره ، وانشغل بعد ذلك عن الطب بدراسة الاقتصاد وأبدع أول نموذج اقتصادي للتدفق الدوراني سماه اللوحة الاقتصادية (Tableau Economique) 1756 م (الجزائري، 2020 : 81).

صور كيناي في مخطط واحد تدفق الانتاج والتوزيع واستخدام الثروة الاجتماعية للأمة بأسرها ، ورأى أن يأخذ هذا النموذج شكل الساعة الميكانيكية القديمة التي كانت تمثل تحفة تكنولوجية في زمنه ، وكان كيناي يبحث عن النظام الطبيعي الذي يحكمه النشاط الاقتصادي أو القوانين الاقتصادية الحتمية التي تعمل فعلها في الحياة الاقتصادية .

ولأن كيناي كان طبيباً فيبدو أنه تأثر باختصاصه حيث رأى في الاقتصاد جسماً له قلب نابض وشرابين تتدفق فيها الدماء منه وإليه ، وكان قد نشر كتاباً بعنوان (تدفق الدم) عندما كان طبيباً ، فكيف شرح كيناي الاقتصاد ؟

يتم الإنتاج بحسب كيناي في قطاعين هما الزراعة والصناعة ، وهذان يعتمدان على بعضهما البعض ، فالزراعة تقدم للصناعة ما تحتاجه من مواد أولية وما يحتاجه العاملون في الصناعة من أسباب المعيشة مقابل ما تقدمه الصناعة من نقود ، وأما الصناعة فتقدم للزراعة معدات الإنتاج من محاريث ومعاول وأدوات إنتاجية أخرى ، ورأى كيناي أن أولئك الذين يعملون في الزراعة يمثلون الطبقة المنتجة ، وأما نظرائهم من العاملين في الصناعة فما هم إلا طبقة عقيمة (الجزائري، 2020 : 82).

ويبرر كيناي هذا التصنيف بأن الطبيعة تعمل مع الإنسان جنباً إلى جنب في الزراعة إلا إنها تقدم خدماتها بلا مقابل ، فالبذرة تتحول إلى سنبله والحبّة إلى كيس من الحبوب ، وأما من يعمل في الصناعة



فعمله عقيم لأنه يقتصر على تحويل المنتج الزراعي من صورة إلى صورة أخرى دون إضافة حقيقية،
مثل : تحويل العنب إلى نبيذ .

وأما الملك واتباعه من الإقطاعيين النبلاء فهم يمثلون طبقة الملاك ، ومالك الأرض يحصل على ريع أرضه الذي يكافئ قيمة صافي الناتج الزراعي ، أو الغلة الصافية وهذا الريع ينتفع منه المالك في إشباع حاجاته المعيشية وما يلزمه من خدم وحشم وموظفين وجنود ، وما يفيض بعد ذلك من الريع فينتفع منه في شراء منتجات الصناعة بدءاً من ساع الرفاهية وانتهاءً بالأسلحة ، ولتكتمل الصورة فإن أسعار المنتجات تغطي التكاليف بأجمعها بما فيها ريع الأرض (الجزائري 2020 : 83) .

إنتاجية الزراعة والجدول الاقتصادي :

في عام 1758 م وضع كيناي كتابه (الجدول الاقتصادي) وفيه أكد أن الزراعة هي القطاع المنتج الوحيد للقيم الجديدة أما القطاعات الأخرى فهي قطاعات ناقلة لهذه القيم (التجارة) أو محورة لها (الصناعة) فالطبيعة وحدها تخلق القيم الجديدة ، وأن هذه القيم تتولد في القطاع الزراعي وتدور في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وقد استعان كيناي (بالمثال العددي) الآتي لشرح جدولته الاقتصادية :

لو أن طبقة الفلاحين (الطبقة المنتجة) أحرزت ناتجاً قيمته خمسة مليارات من الفرنكات فأنها ستحتفظ لنفسها بمليارين لاستهلاكها ولتجهيز مستلزمات الإنتاج وتسميد الأرض ، وتدفع مليارين إلى طبقة الملاك بدلاً لإيجار الأرض ، وتدفع المليار الخامس إلى طبقة التجار والصناع (وهي طبقة تقدم خدمات نافعة لكنها لا تنتج قيمة جديدة) ثمناً للسلع المصنوعة التي تلزمها ، أن طبقة ملاك الأرض ستشتري بأحد المليارين منتجات غذائية من طبقة الفلاحين وتنفق المليار الآخر على السلع التي تشتريها من طبقة الصناع والتجار ، أما طبقة الصناع والتجار التي تراكم لها ملياران فأنها تعود وتنفق إحداها لشراء المنتجات الغذائية والثاني لشراء المواد الأولية وكلاهما يذهبان إلى الطبقة المنتجة ، وهكذا تعود المليارات الثلاثة التي خرجت من القطاع الزراعي تعود إليه مرة أخرى بعد أن غدت طبقات المجتمع الأخرى (السبهاني، 2001 : 57) .

واستمرت مؤلفات كيناي متداولة عن طريق تلاميذه ولم يترددوا في استعراض آراء كيناي وتبسيطها إلى مستوى بحيث لم يعد في الإمكان تطويرها ، مثل (ميرابو الكبير) Marquis Victor De Mirabeau (1715 - 1789)، الذي يصف نفسه بأنه الابن القديم للمبادئ الفيزيوقراطية حيث بدأ تطرق الفكر



الفيزيوقراطي في كتاباته (صديق إنسانية) Ami De L'humanité . وأخيراً كتابه (أسس فلسفة الزراعة) éléments de iephilosophie rurale بصورة واضحة للعيان .

ولم يلاحظ (ميرابو) المشاكل التي تتأتى من تطبيق النظام الطبيعي مدعياً أنها مجرد مشاكل عملية لا تستوجب الاهتمام ، وللسبب نفسه نجده يغالي وبصورة متميزة لمبدأ دعه يعمل دعه يمر ، مما أدى في نهاية الأمر إلى تبسيط التبريرات وسطحيته .

ومن تلامذة كيناي أيضاً (مرسيه) Merciers و (ريفير) 1720 Revere - 1793 م ، الذي نال شهرة واسعة واحتراماً كبيراً بكتابه (النظام الطبيعي محرك المجتمعات السياسية) والذي يستعرض به النظام الفيزيوقراطي بأكمله ويحاول به تطوير آراء كيناي على أساس أنها اتجاه جديد في فلسفة الدولة ، ونال هذا الكتاب الكثير من المعارضة . فقد كان فولتير (Voltaire) أحد هؤلاء المعارضين .

بالإضافة لهم كان تروزون (Trosne) أحد تلاميذ كيناي والذي اشتهر بدفاعه عن الفكر الفيزيوقراطي ضد النقد الذي وجهه كونديالك (Condillac) ، إذ حاول الأخير تنفيذ آراء الفيزيوقراطيين وهو يستعرض نظريته في القيمة الذاتية (Subjektive Wertlehre) ، مما دعا تروزون أن ينشر كتابه (Delinteret Social) للرد على كونديالك محاولاً إثبات صحة نظرية الفيزيوقراطيين في القيمة (علي، 1991 : 147 - 148) .

ثانياً. روبرت جاك تورجو (Turgot) (1727 - 1781) :

سياسي وخبير اقتصادي فرنسي يعرف بأنه من أوائل المدافعين عن الليبرالية الاقتصادية ، بالإضافة إلى ذلك كان أول من صاغ قانون تناقض العائدات الهامشية في الزراعة ، أشهر كتبه (تأملات في الثورة الفرنسية) ، وكان يتحدث عن تشكيل وتوزيع الثروات.

وحاول تطبيق مبادئه في الاقتصاد الحر ، كما تولى مهمة مراقبة المالية إلا أن هذا المذهب لم ينتصر عملياً في فرنسا إلا منذ اندلاع الثورة الفرنسية في 1789 م ، وتعرض تورجو أيضاً لمقولة القيمة في كتابه المذكور وفي مقاله (القيمة والنقود) واعتبرها مساويةً للمنفعة (علي، 1985 : 132) .

وكانت لتورجو رؤية واسعة النطاق لمصلحة التجار حيث أصبح في فرنسا مدافعاً عنها وقد لفت الأنظار عندما كان عمدة لميناء ليموج ، الذي كان في ذلك الوقت أفقر أجزاء فرنسا ، وهناك قام برعاية مدى واسع من الإصلاحات التي تستهدف تشجيع الزراعة ، ودعم التجارة المحلية ، وتحسين النقل بالطرق والحد من المظالم الضريبية ، وفي عام 1774 م جاء به لويس السادس عشر إلى باريس وعينه مراقباً



عاماً للحسابات و وزيراً للمالية ، وذلك منصب ثنائي كان عليه أن يلقي مصير كثير من المصلحين ، ولأنه رأى الخطر وشيك بوقوع ثورة كبيرة فقد سعى إلى استباقها بثورة صغيرة في حين فضل أعداءه كما يحدث كثيراً في التاريخ المجازفة بالخطر الأكبر ، ونتيجة لتأييده للنقشب في المصروفات الملكية وغيرها من المصروفات العامة والإصلاح الضريبي والتجارة الحرة في الحبوب داخل فرنسا وإلغاء الاحتكارات والوظائف العامة التي يحصل شاغلها على مرتبات دون عمل مقابل ، والتسامح الديني مع البروتستانت ، وإلغاء المقترح للكورفيه (المسخرة) ، نتيجة لكل ذلك اتحد ضده حشد بالغ الإثارة من أصحاب المصالح المكتسبة ، بدءاً من ملاك الأراضي والارستقراط إلى شاغلي وظائف ذوي ادعاءات متباينة في الإيرادات العامة ، والمضاربين في الحبوب ورجال الدين ، وانتهاءً بماري انطوانيت نفسها ، وقد طالته أيضاً آثار الفشل في المحاصيل ، فعزل من الخدمة في مايو ، ومن ثم عاد إلى الانشغال بمجموعة الأفكار التي يذكر بها هو وزملاءه (جالبريث، 2000 : 62) .

أهم آراء توجو الاقتصادية

رفض توجو تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات كما دعا لها كيناي والفيزيوقراطيين (طبقة منتجة - طبقة مستتعه (اصحاب الأراضي) - طبقة عقيمة (التجار والصناعيين والعمال) ، فكان تقسيم توجو يقوم على تقسيم الطبقة العقيمة نفسها إلى فئتين :

الفئة الأولى / هم الرأسماليين الصناعيين الذين يستخدمون الأيدي العاملة في الإنتاج من أجل الربح .
الفئة الثانية / هم أولئك الحرفيين البسطاء الذين لا يملكون شيئاً سوى قواهم الجسدية والفكرية ، ويتمثل ربحهم في الأجر الذي يحصلون عليه .

بينما يتكون المجتمع كما يرى توجو من خمس طبقات :

• في القطاع الزراعي :

1 - الطبقة المنتفعة أو المستقلة (أصحاب الأراضي) .

2 - الطبقة المنتجة

• في القطاع الصناعي :

1 - طبقة الرأسمالية الصناعية .

2 - العمال المأجورين .



3 - الحرفيين .

هذا التقسيم كان له أهمية كبرى في تاريخ الفكر الاقتصادي لسببين : الأول مهد للمفكرين الكلاسيكيين لتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات : أصحاب الأراضي ، الرأسماليين ، العمال المأجورين . أما الأهمية الثانية تعود إلى توجوه نفسه فلم يستطع تجاهل (الربح) الذي يحصل عليه الرأسمالي الصناعي ، في حيث كيناي كان يتجاهل هذا الأمر .

وضع توجوه قيمة الناتج وتحتوي على (كلفة رأس المال أولاً ، وعلى أجور العمل والتي لن تتعدى مستوى حد الكفاف ثانياً) ، أما الباقي منه فيتقتت على ثلاث صور :

- الجزء الأول (الربح) : والذي يحصل عليه الرأسمالي كدخل وبدون أي جهد لكونه مالك رأس المال .
- الجزء الثاني (الدخل) : والذي يحصل عليه الرأس مالي كمكافأة على ما قدمه من جهود في العملية الإنتاجية .
- الجزء الثالث (الربح) : والذي يحصل عليه صاحب الأرض .

أما فيما يتعلق بتحديد مقدار الربح والفائدة فإن توجوه يجعل من ربح الأرض هو المحور الأساسي لهما ، فالربح الذي يحصل عليه رب العمل لن يكون باعتقاده دون سعر الفائدة ، وذلك لأنه إذا لم يحصل على هذا الحد الأدنى فلن يوظف رأس ماله في المشروع ، ويتحمل مشاق العمل وأخطار المجازفة وإنما سيقرض رأس ماله للآخرين .

أما الحد الأدنى لسعر الفائدة يتعين عند توجوه من خلال مقدار الربح الذي يحصل عليه صاحب الأرض وذلك لأن الرأسمالي لن يقرض رأس ماله إذا كان سعر الفائدة دون مستوى الربح الذي يحصل عليه صاحب الأرض ، وإنما سيشتري أرضاً ويؤجرها ويحصل بذلك على ربح يفوق سعر الفائدة (علي، 1991 : 151 - 152) .

أهم الانتقادات التي وجهت إلى المذهب الفيزوقراطي (الطبيعي) :

أهم ما يوجه من انتقاد للمذهب الطبيعي الاقتصادي هو تعريفهم (للإنتاج) بأنه خلق مادة جديدة ، إذ إن الإنتاج في الحقيقة هو خلق منفعة أو زيادتها وليس خلق مادة جديدة ، كذلك أنتقد رأيهم باقتصار (الضريبة) على الأرض ، إذ إن ذلك إجحافاً لطبقة الزراع والفلاحين ، بالإضافة لكون هذه الضريبة لا تكفي لمواجهة نفقات الدولة لوحدها .



وكان المذهب الطبيعي ينسب للأرض القيمة الاقتصادية الكبرى ، فأعطى للمذهب الكلاسيكي هذه القيمة للعمل ، وليس مرد ذلك إلى الانتقال من العصر الزراعي إلى العصر الصناعي فحسب ، بل إنه ليعبر عن رغبات الطبقة الجديدة التي تريد أن تبسط نفوذها المالي على المجتمع ، وتستأثر بالعمال الذين كانت غالبيتهم في الزراعة (النجفي، 1977 :242) .

الخاتمة

وفي ختام هذا الموضوع ،ساهمت المدرسة الفيزيوقراطية (الطبيعية) بشكل ملحوظ في جعل الاقتصاد علماً ، من خلال أفكارهم وقوانينهم ونظرياتهم التي وضعوها ، ولكن كان اهتمامهم منصباً على ناحية اقتصادية واحدة دون سواها وهي التركيز على الزراعة وتجنب الجانب الصناعي أو الناحية الصناعية . إلا أن هذه الأفكار التي تخص الاقتصاد الزراعي لم تدم لفترة طويلة كأساس اقتصادي ، فكانت الثورة الصناعية في أوروبا بداية لنهاية حقبة الطبيعيين .

قائمة المصادر والمراجع:-

- 1- جالبريت، جون كينيث (2000)، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر ، ترجمة : أحمد فؤاد بليغ ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ب.ط.
- 2- الجزائري ، معاذ الشرفاوي (2020)، تاريخ الفكر الاقتصادي ،سوريا ، الجامعة الافتراضية السورية، ب.ط.
- 3- السبهاني ، عبدالجبار (2001)، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي الإسلامي، الأردن ، دار وائل - عمان، ط1.
- 4- علي ، عدنان عباس (1991)، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ليبيا ،منشورات قاريونس، ط2.
- 5- علية ، محمد بشير (1985)، القاموس الاقتصادي ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1.
- 6- المعموري ، عبد علي كاظم (2012)، تاريخ الأفكار الاقتصادية ج 2 ، دار حامد للنشر والتوزيع الأردن، عمان ،ط1.
- 7- الملاك ، وسام (2011)، تطور الفكر الاقتصادي ج 1، بيروت ، دار المنهل اللبناني للطباعة، ب. ط.
- 8- النجفي، حسن (1977)، القاموس الاقتصادي، بغداد، مطبعة الإرادة المحلية، ب. ط.

